ينافي الارتباط   الخامس في ضاربا الاوجه الانسب ان يقول ان
حد الفعل لا يرد عليه ضارب ذمع ذلك فالاولي ان يقول انه لما
الضمير العايد علي المشتق لان ما ذكر لا يخص ضاربا   علي حد
الفعل يحتمل ان يراد به الحد المستفاد من التقسيم ويحتمل ان يراد
به الحد المشهور بين النحاة وهو صنيع الشارح   النحويون حده
الخ الظ ان غرضه منه بيان ما عليه الايراد وبعد مجد الفعل
المذكور في كتب النحاة المسموع منهم زاد فيه قيد وضعا حيث
قالوا ما دل علي معني في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا
وح لا يرد ما ذكر لان هذا القيد مخرج له كما انه مدخل لنحو عسي وليس
يصدق عليه هذا الحد اما اولا فلان مصطلح الاصوليين
ان اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو يدل علي
ان الزمن الحال جزء مفهومه واما ثانيا فبالنظر لاستعماله في احد
الازمنة ما عدا الحال مجازا وح فيحتاج في دفعه الي كلفة كما قاله
المحشي   فالحد ليس بمانع اي من دخول الغير وهو المشتق
علم انه لا يرد اي لان ما سبق في التقسيم يدل علي ان المراد بقولهم
معني في نفسه الحدث ونسبته الي موضوع ما فكانه قيل ما دل
علي حدث منسوب الي فاعل ما مقترن الخ فباعتبار الحدث
في مفهومه اولا اندفع ايراد المشتق كما اشار الي ذلك المص بقوله
فانه الخ   علي ان الحدث علة تعليلية اي وانما كان ما ذكر مقتضيا
لعدم الورود لان الحدث اول ما اي شيء اعتبر في مفهومه اي الفعل
فضارب ليس كذلك تفريع علي التعليل المذكور اي ليس اول
ما اعتبر في مفهومه   لانه لعلي ذات الخ اي فاول ما اعتبر في مفهومه

الذات

الذات   ونسبة الحدث الخ الاولي ان يقول وحدث منسوب اليه اذ
النسبة ليست جزء مفهوم اللفظ بل هو للتقييد فقط كما تقدم
في التنبيه الرابع   ويكون كلمة ما نافية اي في قول المص ما دل
وهذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضي ظاهر السوق
رجوعه الي ضارب الا ان الشايع المتبادر من ما الموصولية والتابع
في النفي لم يدل اولا يدل ولهذا رجح المص جعلها موصولة علي جعلها نافية
فيما ينسب اليه من الحواشي   السادس ومنه يعلم معطوف علي محذوف
اي يبين ومنه يعلم وليس معطوفا علي قوله قد عرفت في التنبيه
السابق لوجود الفصل بالترجمة بينه وبينه ولا علي قوله السادس
هذا لعدم وجود مقام الوصل ولا علي مقدر هو منه يعلم امور سبقت
ومنه يعلم اذ لا وجه لاعتبار ذلك المقدر في هذا التنبيه
بين اسم الجنس اي نوع منه وهو الموضوع للذات لانه المذكور
فيما سبق وقد قال اذ العلم الفرق بين هذا النوع وبين علم الجنس
علم الفرق بين النوع الثاني وبينه بالقياس عليه او يقال
كما قاله المولي عصام المراد مطلق اسم الجنس وان لم يسبق اعتمادا
علي اشتهار مفهومه   وهو الاكثر اي شهرة بين القوم   ويسمي
اي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكورة من حيث هي
اي لا بقيد الوحدة المذكورة ولا بقيد التعيين الخ   ولا
يخفي المقصود منه الاشارة للتورك علي المص بانه كيف نسب
علم الفرق الي ما سبق مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم
فلا بد من تاويل لهذا الكلام اي المتضمن نسبة علم الفرق
الي التقسيم بان يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد
التعين اغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبين الفرق

Copyright © King Saud University